

مقابلة

رضوان عقيب

رئيس هيئة التفتيش المركزي:
لا وزارة ولا مؤسسة فوق رأسها خيمة

يواجه التفتيش المركزي الفساد المستشري في بعض الوزارات والمؤسسات العامة بـ"اللحم الحي"، بأقل من 80 مفتشا في مختلف القطاعات. في العام 1959 كان 200 شخص يقومون بالمهام الرقابية هذه، التي من دونها تحل الرشوة وينتشر سرطانها في الادارات، ويكون المواطن هو الضحية قبل هدر مالية الدولة

يشمّر رئيس هيئة التفتيش المركزي القاضي جورج عطيه عن زنود هذه المؤسسة التي تعتبر بوصلة المحاسبة والرقابة في اعمال الدولة، مع الاشارة الى ان الفساد لا يحصل من طرف الموظف فقط.

منذ قيام التفتيش بجولات او "كبسات" على الادارات، تمت استعادة الهيئة المطلوبة. يعمل عطيه الى العاشرة ليلا في مكتبه، في اكثر الايام، لقراءة الملفات المطروحة على طاولته والتدقيق في ارقامها ومتابعة التجاوزات مع الجهات المعنية، بدءا من النيابة العامة التمييزية الى مختلف الادارات و"لا احد فوق رأسه خيمة" في كل لبنان.

ما يهيم التفتيش هو عدم وضع العصي في طريق قطار الاصلاح، بناء على تصميم الرئيس ميشال عون وسائر الجهات المعنية في الدولة من اجل محاربة الفساد، وتفعيل اجهزة الرقابة وفق استراتيجيا مدروسة من كل الجوانب تمنع استغلال المواطنين على ابواب مكاتب الادارات الرسمية، ووصولهم على حق الخدمة العامة.

يضيء القاضي عطيه لـ"الامن العام" على تنظيم التفتيش المركزي وانطلاقته وكيفية تعاويه مع المؤسسات وانتظام عمل الموظفين، والعمل على منع الهدر، وحماية المال العام، وتأمين الخدمات المطلوبة للمواطنين باعتماد الشفافية واحترام قواعد المحاسبة.

سبق ان قلت ان الفساد عملية تراكم اضافة الى سكوت الناس على الهدر الحاصل. كيف وصلت الى هذه الخلاصة؟ الفساد ليس من طرف واحد، بل هو

سابق ان قلت ان الفساد عملية تراكم اضافة الى سكوت الناس على الهدر الحاصل. كيف وصلت الى هذه الخلاصة؟ الفساد ليس من طرف واحد، بل هو

سابق ان قلت ان الفساد عملية تراكم اضافة الى سكوت الناس على الهدر الحاصل. كيف وصلت الى هذه الخلاصة؟ الفساد ليس من طرف واحد، بل هو

عملية متبادلة. المطلوب تمكين الناس من الحصول على الخدمة العامة من القطاع العام وهذا حق لهم. من جهة اخرى الاستغلال غير الصحيح للمركز، اي الوظيفة العامة، من بعض الموظفين فرض على المواطن ان ينجر الى هذه اللعبة او يدفع الرشوة ليخلص خدمة، وهي في بعض الاحيان تكون غير قانونية. اي بمعنى ان المواطن لا يطلب دائما طلبا محقا ويتم ابتزازه.

من يتحمل مسؤولية الرشوة الموظف ام الراشي؟ هي مزدوجة، والاصلاح يجب ان يكون مزدوجا. نحن كسلطة رقابية سنحاسب الموظفين لكن في الوقت نفسه نطلب من المواطن التنبه وعدم اللجوء الى ممارسة الرشوة.

ماذا قصدت باستعمال السلاح الابيض في التفتيش؟ ما معناه انه لم يعد هناك من داع للتجارب. ما قصدته بالسلاح الابيض ان المقاتل يستعمله في الدقائق الاخيرة من المواجهة. نحن وصلنا الى هذا السلاح لأن البلد لم يعد يتحمل امكان اجراء تجارب بعد لأن الفساد غمرنا. العالم كله يؤشر علينا. اشارتي الى هذا السلاح هو ان المفتشين نزلوا على الارض من خلال الجولات الميدانية. غيرنا نمط العمل في التفتيش.

لكن جيش المفتشين عندك عدده قليل؟ بهذا الجيش نقول ان ايماننا كبير.

هل ثمة امكان ملء هذا النقص في الملاك في الحكومة الجديدة؟

هل ثمة امكان ملء هذا النقص في الملاك في الحكومة الجديدة؟

هل ثمة امكان ملء هذا النقص في الملاك في الحكومة الجديدة؟



يكثّر الحديث عن الفساد ويتضاعف كل يوم لكننا لا نشهد فاسدا او مرتشيا خلف القضبان. ماذا تفعلون في التفتيش حيال هذا الموضوع؟

اصدرنا قرارات عدة في التفتيش المركزي في الاشهر الخمسة الاخيرة. احلنا على النيابة العامة التمييزية اشخاصا عدة. لكننا لا نستطيع وضعهم في السجن. حدودنا عند النيابة العامة التمييزية. حولنا رئيس مجلس ادارة واعضاء ومدير عام مؤسسات مستقلة عامة في مستشفى حكومي. حولنا بعض الاطباء في مستشفيات حكومية على النيابة العامة التمييزية ونقابة الاطباء اضافة الى بعض المهندسين على نقابة المهندسين. حولنا 50 رئيس بلدية حالي الى وزارة الداخلية والبلديات. نحن لا نستطيع التحقيق معهم بحسب المادة 108 التي تقول ان الجهة الصالحة للتحقيق معهم هي وزارة الداخلية. حولنا رئيس بلدية سابق الى النيابة العامة التمييزية وديوان المحاسبة. ونتابع ملفات هؤلاء.

هل التنسيق قائم كما يجب بينكم وبين النيابة العامة التمييزية؟

النيابة العامة التمييزية سيدة نفسها ونزودها من جهتنا الكتب المطلوبة الى وزارة العدل لمعرفة ما يحصل والوقوف عند النتائج المترتبة. نفذنا عقوبات في حق دائرة رئيس دائرة في التنظيم المدني، وعوقب موظف بتأخير تدرجه 18 شهرا.

نقوم بهذا العمل في كل لبنان. جرى تأخير ترقية رئيس مكتب مساحة 18 شهرا. اوقفنا عن العمل احد المهندسين في التنظيم المدني لمدة شهر ومن دون راتب، لأنه فسر بعض النصوص باشكال ملتوية. الى جانب العقوبة نرسل توصيات الى الادارات من اجل تلافي هذه المشكلات.

هل يمكننا القول انه لا توجد ادارة او مؤسسة عامة في لبنان فوق رأسها خيمة؟ كل الوزارات والمؤسسات تحت الرقابة. لا احابي اي جهة او مؤسسة. انا تسلمت



رئيس هيئة التفتيش المركزي القاضي جورج عطيه.

بالبطع والمطلوب اجراء مباريات في مجلس الخدمة المدنية والقيام بعمليات نقل من بعض الادارات الى ادارات اخرى. لا بد هنا من التفتيش عن الموظف الذي يتمتع بالكفاية المطلوبة، اي بمعنى اننا نريد "الكريما" الاخلاقية التي تقوم على اساس الكفايات. نظمنا التفتيش التربوي ونحتاج الى اتمام التفتيش المالي والصحي.

ما هي حال المدارس الرسمية لاسيما في ظل الحديث عن حصول هدر مالي في عدد منها؟

من خلال الجولات التي نقوم بها على المدارس، يقوم المفتشون الـ 20 بالواجبات المطلوبة منهم في كل المناطق. يشرف كل مفتش على نحو مئة مدرسة. عمله لا يقتصر على التدقيق في ملف فحسب، بل يدخل الى الصفوف للتوقف عند مستوى الاساتذة. يبقى الاهم هو ان يترك كل مفتش تربوي بصمته في المدرسة. اكتشفنا في ملف في احدى المدارس حصول تعاقد من خارج الملاك عبر اعفاء بعض الاساتذة من حصصهم الاسبوعية، والاستفادة من هذا الفائض ليكون من مصلحة المتعاقدين. بذلك ندفع في هذه الحالة وعلى سبيل المثال في مقابل الـ 10 ساعات الاجر مرتين. الاستاذ المثبت المطلوب منه ان يعلم بحسب النصاب المعين في الاسبوع. عاقبنا مدير المدرسة المسؤول عن هذا الملف. لم نتوقف هنا، بل ارسلنا توصية الى وزارة التربية وطلبنا فيها اولا عدم جواز اعفاء اي استاذ من النصاب الاسبوعي الذي يجب عليه تأمينه في مقابل الراتب الذي يقبضه شهريا. كل رئيس منطقة تربوية او مدير ثانوي او مدرسة يوافق على التعاقد من خارج الملاك قبل استنفاد النصاب القانوني لكل مدرس يحاسب من ماله الخاص.



نراقب 1250 بلدية
و 1350 مدرسة رسمية

حولنا 50 رئيس بلدية حالي
الى التحقيق

الرشوة مزدوجة ونطلب
من المواطنين التنبه



قرض شخصي بالخدمة

أنتم دائماً بخدمة الوطن، لذلك نضع بخدمتكم قرض شخصي خاص بعسكريي الأمن العام وكافة موظفي القطاع العام، لنؤمن لكم التمويل المناسب لاحتياجاتكم وطموحاتكم.

استفيدوا اليوم من تقسيط لمدة ست سنوات ودفعات شهرية مريحة.



دون راتب. اذا اقتضى الامر ننقص درجة للموظف المخالف. اصدار اعلى عقوبة اي الصرف والعزل يتم تحويلها انذاك الى الهيئة العليا للتأديب.

■ لماذا اذا هذا التنافر بين المؤسستين؟
□ هذا الكلام غير حقيقي. استغربه. عندما ننادي على السطوح ان الملفات لا تأتينا (التأديب). ثمّة ملف احيل على الهيئة العليا للتأديب من وزارة العدل، وله علاقة بكاتب عدل. في اثناء التحقيق الذي اجرته الهيئة تبين ان اكثر من كاتب عدل تورط في هذه القضية، وما زال الملف يتابع الى اليوم وتم تكليف التفتيش هذا الموضوع.

■ خلاف من هذا النوع بين مؤسستين قضائيتين يستفيد المخالفون منه؟
□ لا يوجد خلاف لكنني ارفض الرمي جزافا. اذا لم يكن عندي ملف في التفتيش يصلح لارساله الى هيئة التأديب لماذا ارسله؟

■ ما صحة ان اعضاء هيئة التفتيش لا يجتمعون في الاونة الاخيرة؟
□ لم نجتمع في كانون الاول الفائت، ومررت في عارض صحي. من شهر ايار الى تشرين الاول عقدنا كل الاجتماعات المطلوبة.

■ ماذا عن هذه الحرب المفتوحة بين التفتيش وادارة المناقصات؟
□ لا توجد اي حرب. ادارة المناقصات تابعة للتفتيش المركزي. هناك نوع من التجني يمارس هنا على التفتيش.

■ لكن التنافر الموجود وصل الى اجتماعات الرؤساء الثلاثة في البلد والاعلام يتابع كل هذه التفاصيل؟
□ ما حصل هو صراخ اعلامي. نحن لا نستطيع الغاء القانون الاداري. في بعض الاحيان يتحدث مدير المناقصات (جان عليّة) من دون حصوله على اذن.



التفتيش المركزي لا حزب له والارزة اللبنانية مذهبنا.

2019 مأسسة العمل الاداري في القطاع العام من اجل اعطاء المواطن حقوقه في الخدمة العامة. عملنا في العام الفائت على تقريب المواطن من التفتيش المركزي واعادة تفعيل دوره، وابوابنا مفتوحة امامه من الاثنين الى الجمعة. وضعنا تطبيقا عمليا معلوماتيا هو في متناول الجميع يمكن الفرد من خلاله ارسال شكوى مع كل المستندات ومع صور اذا اقتضى الامر. أنشانا خلية لملاحقة هذا الموضوع واعطاء جواب للمواطن خلال اسبوع لمعرفة اين اصبحت معاملته ضمن طاقتنا.

■ ما صحة عدم وجود تنسيق بينكم وبين الهيئة العليا للتأديب؟
□ هذا الكلام غير صحيح لاننا نحيل الى الهيئة بقرار من هيئة التفتيش المركزي عندما يكون الفعل يستوجب لفظ عقوبة اعلى من السقف الذي يمكن ان نصل اليه، وهو ستة اشهر وقف عن العمل ومن

مهماتي منذ سنة ونصف السنة، لكن عملي الفعلي بدأ قبل ستة اشهر وبعد تأمين المفتشين العامين. حققنا انجازا في تعيينات الفئة الاولى في التفتيش المركزي. ابرز انجاز تم تحقيقه هو استعادة الهيئة اضافة الى العقوبات التي صدرت عن التفتيش خلقت مناخا جديدا. فضلا عن الجولات الميدانية للمفتشين وهي ليست استعراضية. وجدنا خلا اداريا يسمح لموظف بعدم تسليم عهده (صندوق في احدى الوزارات) التي كانت قيمتها 250 مليون ليرة وابقاه معه لفترة طويلة وحجزت عقارا لهذا الشخص للحفاظ على مالية الدولة. اكتشفنا هذا الامر من خلال الجولات الفجائية للموظفين. جردنا كل الصناديق والمحاسبية في المحافظات والاتصالات. نحن نعمل بطريقة اخلاقية لمصلحة الوطن في التفتيش وليس من اجل الانتقام. لا اقول ان الفساد انتهى في البلد من خلال الكسبات التي نقوم بها. لكن المحاسبة بدأت وعنواننا في عام